الأمم المتحدة

A/C.3/70/SR.21

الجمعية العامة
الدورة السبعون

Distr.: General
16 November 2015
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الحادية والعشرين
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيدة كوبرادرزا (نائبة الرئيسة) .....(جورجيا)

المحتويات

البند ٧٢ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

15-18311X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

نظرا لغياب السيد الهلالي (المغرب)، تولت السيدة كوبرادزا (جورجيا) (نائبة الرئيس) رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٧٢ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع) (A/70/36، A/70/40)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (A/70/56 و A/70/111 و A/70/154 و A/70/166 و A/70/167 و A/70/203 و A/70/212 و A/70/213 و A/70/216 و A/70/217 و A/70/255 و A/70/257 و A/70/258 و A/70/259 و A/70/260 و A/70/261 و A/70/263 و A/70/266 و A/70/270 و A/70/271 و A/70/274 و A/70/275 و A/70/279 و Corr.1 و A/70/285 و A/70/286 و A/70/287 و A/70/290 و A/70/297 و A/70/303 و A/70/304 و A/70/306 و A/70/310 و A/70/316 و A/70/334 و A/70/342 و A/70/345 و A/70/347 و A/70/361 و A/70/371 و A/70/405 و A/70/414 و A/70/415 و A/70/438)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (A/70/313 و A/70/332 و A/70/352 و A/70/362 و A/70/392 و A/70/393 و A/70/411 و A/70/412 و A/C.3/70/2 و A/C.3/70/4 و A/C.3/70/5)

١ - السيد الحسين (مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان)، قدم تقريره (A/70/36) فقال إنه لن يتأتى إيجاد حلول دائمة للاضطرابات والأزمات التي يواجهها المجتمع الدولي إلا عندما تفي الدول بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان. وقد شهد العالم، خلال العام الماضي أكبر عملية تشرد بشري منذ الحرب العالمية الثانية. ويلزم بشكل عاجل اتباع نُهج أكثر فعالية، قائمة على حقوق الإنسان، لمواجهة مشاكل إدارة الهجرة وحماية اللاجئين والمهاجرين على السواء. وأضاف إن للاجئين حقوقا خاصة بموجب القانون الدولي، ولكن لجميع المهاجرين حقوق إنسان يجب احترامها. وقد أرست المبادئ والمبادئ التوجيهية الموصى بها بشأن حقوق الإنسان على الحدود الدولية، والتي أصدرتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في عام ٢٠١٥ المعايير التفصيلية لإدارة الحدود استنادا إلى حقوق الإنسان.

٢ - واستطرد قائلا أن المفوضية، بوصفها رئيسا مشاركا للفريق العامل المعني بالهجرة وحقوق الإنسان التابع للمجموعة العالمية المعنية بالهجرة، تسعى إلى حقن مناقشات الهجرة على جميع المستويات بمنظور لحقوق الإنسان. وتنخرط المفوضية في عملية لبناء القدرات وإعداد مجموعات للتدريب على الهجرة وحقوق الإنسان للموظفين الحكوميين، والمجتمع المدني، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وهي ترصد أيضا قضايا حقوق الإنسان المرتبطة بالقادمين على القوارب، والاتجار بالمهاجرين وتهريبهم واحتجازهم وترحيلهم في آسيا، والمحيط الهادئ، والأمريكتين، وأوروبا. وبالإضافة إلى ذلك، تُقدم المفوضية مساعدات عاجلة من خلال صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب إلى ٠٠٠ ٥ من ضحايا التعذيب وأفراد الأسر الفارين من الصراعين الدائرين في الجمهورية العربية السورية والعراق.

٣ - واسترسل قائلا إن إيلاء الاهتمام مجددا إلى الأسباب الجذرية لتدفقات المهاجرين واللاجئين أمر جدير بالترحيب، غير أن كثيرا من الدول تستجيب لانعدام الأمن المتزايد بفرض تدابير لمكافحة الإرهاب تقصر دون المعايير الدولية وينجم عنها عمليات تعسفية من التوقيف والاحتجاز

والتعذيب وسوء المعاملة وفرض قيود قاسية على الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويجب على البلدان التي تواجه شواغل أمنية حقيقية أن تتناول هذه الشواغل بطرق تُعزز الكرامة الإنسانية وتدعم الإدماج، من خلال زيادة مشاركة المجتمع المدني والنساء والأقليات والشباب والصحافة المستقلة. وأضاف إن أقوى وأدوم ترياق للتطرف العنيف هو إتاحة حيز صحي للمجتمع المدني.

٤ - وأردف قائلا إن على الدول أن تواجه المظالم الاقتصادية التي تعوق التنمية للجميع وتضطر أعدادا كبيرة من البشر إلى ترك ديارهم. فانعدام المساواة المفرط غير عادل، ويؤدي إلى الانقسام والتآكل الاجتماعي. فهو يُنمي عدم الاستقرار الاقتصادي والاضطراب الاجتماعي، ويؤدي أحيانا إلى الصراع العنيف. وتُقدم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إسهاما كبيرا بهدف ضمان إدماج حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، في صميم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مما يبعث أملا غير مسبوق في زيادة الإدماج والعدالة وتحقيق رخاء أكثر استدامة. وأضاف إنه ينبغي رصد تنفيذ الخطة لضمان المساءلة، وأن تستند جهود الرصد إلى آليات رصد حقوق الإنسان القائمة، وبخاصة الاستعراض الدوري الشامل، وأن يكون لها إطار مؤشرات يراعي حقوق الإنسان. وحث الدول الأعضاء على الانضمام إلى المفوضية في دعوتها إلى زيادة تصنيف البيانات لكفالة أن تُعالج الخطة أوجه اللامساواة والتمييز، بما في ذلك التمييز الجنساني.

٥ - وأوضح أنه يجب محاسبة جميع الجهات الفاعلة، بما فيها القطاع الخاص. ويجب أن تقوم الدول والشركات بدور قيادي أكبر وأن تتخذ إجراءات أجرأ لتنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وفي عام ٢٠١٦، ستقدم المفوضية توصيات بشأن تحسين النُظم القانونية الوطنية وبهدف تعزيز مساءلة الشركات وإتاحة سبل الانتصاف، وستعزز دعوتها إلى اتخاذ إجراءات أكثر تنسيقا وفعالية بشأن احترام حقوق الإنسان في الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك ما يتعلق بالمؤسسات المالية.

٦ - وتابع قائلا إن موظفي مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واصلوا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، رصد انتهاكات حقوق الإنسان في مناطق كثيرة والتحقيق فيها، وغالبا ما كان ذلك في ظروف خطرة وصعبة. وبناء على طلب مجلس حقوق الإنسان، تم إيفاد أفرقة تحقيق إلى العراق، وليبيا، واليمن، كما أوفدت أفرقة حقوق الإنسان إلى الكاميرون، والنيجر، ونيجيريا. وأصدرت المفوضية مؤخرا تقريرا تاريخيا بشأن المصالحة والمساءلة وحقوق الإنسان في سري لانكا، وتُعد تقريرا بشأن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المرتكبة ضد مسلمي الروهينغيا والأقليات الأخرى في ميانمار. وبالإضافة إلى ذلك، يُطلب من المفوضية أن توفد على نحو عاجل بعثة إلى جنوب السودان، ومدّد مجلس حقوق الإنسان لفترة سنة أخرى ولاية كل من لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، ولجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في إريتريا. وتواصل المفوضية تقديم الدعم للتحقيقات التي تضطلع بها لجان التحقيق وبعثات تقصي الحقائق في جمهورية أفريقيا الوسطى، وسري لانكا، والأرض الفلسطينية المحتلة. وقدمت تقارير بشأن الحالة في أوكرانيا، وظل مكتبها الفرعي يضطلع بعمله طيلة صراع عام ٢٠١٤ في قطاع غزة. وفي إطار عمليات السلام والأزمات الإنسانية تم نشر أفرقة استجابة سريعة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، ولبنان، والأرض الفلسطينية المحتلة، وأوكرانيا، ونيبال، وبلدان في الشرق الأوسط. وأضاف أنه أتيحت له فرص متعددة لإحاطة مجلس الأمن بشأن حالات قطرية محددة وبشأن

قضايا مواضيعية. وكانت هذه الإحاطات أدوات إنذار مبكر هامة.

٧ - ومضى قائلا إن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تواصل دعم تقديم التقارير في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل، وأعمال هيئات معاهدات حقوق الإنسان، بما في ذلك تعزيز منظومة هيئات المعاهدات. وتنشط المفوضية أيضا في تنفيذ خطة عمل مبادرة حقوق الإنسان أولا، بهدف ضمان الاضطلاع بجهود على نطاق الأمم المتحدة لمنع وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وأضاف أن مجلس حقوق الإنسان أنشأ ثلاث ولايات جديدة للإجراءات الخاصة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك بشأن التدابير القسرية الانفرادية، وحقوق الأشخاص المصابين بالمهق، والحق في الخصوصية، مما يصل بعدد هذه الولايات إلى ٥٥ حتى ١ تموز/يوليه ٢٠١٥.

٨ - وواصل كلامه قائلا إن طلبات تقديم المفوضية تعاونا تقنيا ميدانيا زادت زيادة كبيرة؛ فكان لديها ٦٤ مكتبا وكيانا ميدانيا حتى تموز/يوليه ٢٠١٥. وسعيا منه لإيجاد طُرق جديدة وأفضل لاضطلاع المفوضية بولايتها، أطلق مبادرة للتغيير التنظيمي. وتستثمر المبادرة دور المفوضية بوصفها المرجع والنصير الرئيسي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وتولي أولوية للعمل مباشرة وعن طريق الشركاء من أجل تحويل توصيات آليات حقوق الإنسان إلى تغييرات حقيقية على الأرض. وستولي المفوضية أهمية كبيرة إلى إقامة الشراكات داخل المنظمة وعبر المنظومة الدولية، وبخاصة مع المنظمات الإقليمية، وسيتم تحقيق ذلك في إطار ميزانية الموارد الحالية. وسيتم إنشاء ثمانية مراكز رئيسية إقليمية لتحقيق التواجد العالمي الأكثر توازنا الذي طالما دعت إليه الدول الأعضاء، مما يمكن المفوضية من العمل بكامل طاقتها في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. وستجعل هذه المراكز المفوضية في وضع يتيح لها تقديم الخبرة في مجال تعميم حقوق الإنسان للدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية بهدف تنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، والوفاء بطموحات خطة عمل حقوق الإنسان فيما يتعلق بالإنذار المبكر ومنع التجاوزات، وتقديم قدرات إضافية عند الحاجة. وقال إنه يعوّل على الدول الأعضاء في تقديم الدعم للمبادرة ولأعمال المفوضية، مما يؤثر على حياة الملايين في أنحاء العالم، في السعي المستمر لإقامة عالم أكثر أمنا ورخاء ومساواة وعدلا.

٩ - السيد غياكوميلي دا سيلفا (البرازيل): قال إن بلده يساوره القلق بسبب تركيز الدول المتزايد على الشواغل الأمنية في مبادراتها لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وبخاصة في سعيها لمكافحة التطرف العنيف والإرهاب. إذ أنه لا ينبغي إخضاع حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة، للأهداف العسكرية والجغرافية - السياسية؛ ويجب أن تحتفظ الجهود المبذولة لتعزيز هذه الحقوق بطابع مدني. والحقيقة، أن التدخل العسكري في البلدان المتأثرة بالفعل بعدم الاستقرار السياسي، غالبا ما يقوض الاحترام لحقوق الإنسان، ويلعب دورا رئيسيا في توليد تدفقات مستمرة للمهاجرين واللاجئين. وأضاف قائلا إن المجتمع الدولي منوط به مسؤولية ذات شقين، وهي منع تكرير تلك التدفقات وحماية حقوق جميع المهاجرين واللاجئين بغض النظر عن وضعهم فيما يتعلق بالهجرة. ويُعد تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها جزءا أساسيا من عمل المنظمة، ويجب أن تُخصص حصة أكبر من ميزانيتها لتحقيق هذه الغاية. ويجب أيضا اتخاذ خطوات لمواجهة النقص المزمن في تمويل المفوضية واعتمادها الزائد على التبرعات. وقال إن وفد بلده يعتقد، في هذا السياق، أنه ينبغي تمويل البعثات السياسية الخاصة من آلية مستقلة أو بالاعتماد على الموارد المخصصة لعمليات

حفظ السلام بهدف تحرير موارد إضافية وتخصيصها لمبادرات حقوق الإنسان. واستفسر من المفوض السامي عن الكيفية التي يمكن بها تعزيز المنظومة الدولية لحقوق الإنسان بغية تعزيز أشكال الحماية للاجئين والمهاجرين.

١٠ - السيد ربيع (المغرب): قال إن وفد بلده يُقدِّر الجهود التي يبذلها المفوض السامي لتعزيز مرونة مفوضيته حتى يُمكنها مواجهة التحديات المستجدة بصورة أكثر فعالية، بما في ذلك عن طريق تعزيز التنسيق مع مكاتبها الميدانية. ومن الحيوي لجميع هيئات حقوق الإنسان أن تُنسق أنشطتها وتحترم ولاياتها. وعليها أن تتفادى كل مظاهر تسييس قضايا حقوق الإنسان وأن تمتنع عن السعي إلى استغلال قضايا حقوق الإنسان لتقويض سيادة الدول أو استقرارها أو سلامتها.

١١ - واستبعد أن يكون من الممكن حل أزمة المهاجرين واللاجئين الحالية في أوروبا ما لم تعتمد الدول نهجا شاملا وكليا يستند إلى حقوق الإنسان. واستفسر، في هذا الصدد، عن الكيفية التي يمكن بها لشتى وكالات الأمم المتحدة العاملة في ميدان الهجرة أن تُعزز استجابة المجتمع الدولي لهذه الأزمة. وأضاف إن المغرب على أهبة الاستعداد لتعزيز شراكته مع المفوضية والدفاع عن استقلالها.

١٢ - السيد مندوزا - غارسيا (كوستاريكا): قال إن وفد بلده يُسلِّم بوجوب تمويل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تمويلا كافيا حتى تضطلع بمهامها على نحو فعال. وأضاف إن تقرير المفوض السامي يُثير قضية عمليات الانتقام من المدافعين عن حقوق الإنسان والأفراد أو الجماعات التي تعمل مع وكالات حقوق الإنسان؛ واستفسر عن الكيفية التي يمكن أن تُعزز بها المفوضية تنفيذ المبادئ التوجيهية لمكافحة التخويف أو الأعمال الانتقامية (''مبادئ سان خوسيه التوجيهية'') التي اعتمدها رؤساء هيئات معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في اجتماعهم السابع والعشرين المعقود في سان خوسيه.

١٣ - السيدة بيريز غوميز (كولومبيا): قالت إن العمل المشترك الذي تضطلع به مفوضية حقوق الإنسان بالاشتراك مع حكومة بلدها كان مفيدا بشكل خاص في مكافحة الإفلات من العقوبة، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، ومنع التمييز، وإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. إذ أن استعادة الحقوق شرط مُسبق لإحلال السلام؛ ومن ثم يطلب وفد بلدها الحصول على مزيد من المعلومات عن أعمال المفوضية من أجل ضمان عدم تكرير تجاوزات الحقوق. ووجهت الشكر للمفوض السامي للأعمال التي تضطلع بها مفوضيته من أجل حماية حقوق المهاجرين، التي هي قضية ذات أولوية بالنسبة لكولومبيا.

١٤ - السيد أولغوين سيغاروا (شيلي): قال إن شيلي تدعم الأعمال التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان ومكافحة التمييز، وبخاصة العنف ضد الأقليات، والمثليات، والمثليين، ومزدوجي الميل الجنسي، ومغايري الهوية الجنسية. وأضاف إن وفد بلده يدعم تعزيز المكاتب الإقليمية. ويقوم المكتب الإقليمي لأمريكا الجنوبية في سنتياغو بدور رئيسي في تعزيز الديمقراطيات بتقديم المشورة التقنية لمساعدة البلدان على تنفيذ التزاماتها التعاهدية وبدعم عمليات تبادل الخبرة، مع إيلاء الاعتبار الواجب جديا للاحتياجات الخاصة لكل بلد.

١٥ - السيد هجنوزي (النمسا): قال إن وفد بلده يُدعِّم الجهود التي يبذلها المفوض السامي لمواجهة التحديات الرئيسية، بما في ذلك التمييز المستمر ضد الأقليات. وأعرب عن قلق النمسا بشكل خاص بسبب تزايد التعصب والعنف

ضد المثليات، والمثليين، ومزدوجي الميل الجنسي، ومغايري الهوية الجنسية. وسأل المفوض السامي عن التدابير العملية التي يمكن اتخاذها للتصدي للتحديات التي تواجه الأقليات الدينية في أنحاء كثيرة من العالم. وأضاف إن وفد بلده يُشاطر المفوض السامي شواغله فيما يتعلق بأزمة الهجرة واللجوء المستمرة التي تستلزم اعتماد استجابة شاملة قائمة على حقوق الإنسان تشمل بلدان المنشأ وبلدان المرور العابر وبلدان المقصد. وأشار إلى أن المفوضية تعمل مع طائفة واسعة النطاق من الأطراف المعنية لمواجهة قضايا الهجرة، بما فيها المنظمة الدولية للهجرة، فاستفسر عن الخطوات الإضافية التي يمكن اتخاذها لتعزيز التنسيق بين الوكالات. واستفسر أيضا عن الإجراءات التي يمكن أن يتخذها المجتمع الدولي لمساعدة الجهات الفاعلة التابعة للمجتمع المدني، والمدافعين عن حقوق الإنسان في الاضطلاع بعملهم بشكل مستقل دون تدخل أو تعرض لخطر الانتقام.

١٦ - السيدة فيتزموريس غراي (أيرلندا): رحبت بالفرصة المتاحة للدخول في حوار ذي مسارين مع المفوض السامي فقالت إن من المهم ألا تُطمس الخطوط الفاصلة بين الحوار والتوجيه. إذ أن جانبا مهما من ولايته هو استقلاله واستقلال مفوضيته. واستفسرت عما إذا كانت هناك أي ممارسات يود أن تنتشر من مجلس حقوق الإنسان في جنيف إلى الجمعية العامة في نيويورك أو العكس؛ وعما إذا كان يتفق مع القول بأن السماح بقدر أكبر من مشاركة المجتمع المدني، كما هو الحال في المجلس، يُضيف قيمة حقيقية، وعما إذا كان يمكن تنسيق العمل عبر الهيئتين على نحو أفضل لتخفيف العبء الواقع على عاتق المفوضية، بما في ذلك عبء تقديم التقارير.

١٧ - السيد حساني نجاد بيركوهي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن حكومة بلده تُرحب بإنشاء ولاية الإجراءات الخاصة التي طال انتظارها بشأن التدابير القسرية الانفرادية. وإن جمهورية إيران الإسلامية يساورها القلق لأن دولا معينة تواصل اتباع سياستها المنحازة وغير الموفقة المتمثلة في سب وتجريح بلدان معينة في مجلس حقوق الإنسان واللجنة الثالثة، في حين أنها تأخذ دأبا بحلول توفيقية عندما يتعلق الأمر بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يرتكبها حلفاؤها. وأضاف إن وفد بلده يتوقع من المفوضية أن تتخذ التدابير اللازمة لمكافحة تصاعد الخطاب ضد المهاجرين والتحريض على العنصرية والتعصب الديني، وبخاصة في الغرب، ويحث المفوضية على مضاعفة جهودها لوقف الوحشية في الأراضي المحتلة والإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني.

١٨ - وأردف قائلا إنه بالنظر إلى التجاهل الكلي لحقوق الإنسان الذي تُبديه الجماعات التكفيرية، مثل الدولة الإسلامية في العراق والشام، يُشجِّع وفد بلده المفوض السامي على تنفيذ خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة للكراهية الوطنية أو العرقية أو الدينية التي تُشكل تحريضا على التمييز أو العداء أو العنف، وبخاصة تجاه الأقليات المسيحية واليزيدية والشيعية في الشرق الأوسط. وقال إن وفد بلده يُلاحظ مع الأسف الإغفال المتعمد للجهود المخلصة التي تبذلها بعض البلدان لمكافحة المتجرين بالمخدرات المسلحين الدوليين ومن يرتبط بهم من المجرمين، في حين يمثل إنتاج وتوزيع المخدرات خطرا كبيرا على الشباب، ويُشكِّل انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان.

١٩ - السيد باسوان (الهند): قال إن تحقيق أثر أنفع وأبقى يتطلب أن يكون تقديم أي مساعدة من أجهزة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما فيها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بناء على طلب البلد المعني وبما يتفق مع أولوياته وظروفه الخاصة. إذ أن أوجه اللبس الكامنة في ترتيبات

الحوكمة والترتيبات الإدارية للمفوضية تعوق أداءها؛ ومن الحتمي أن تتفق الدول الأعضاء على آلية لمعالجة مسألة التمويل والتوظيف ووضع الأولويات والشفافية والمساءلة لتلك الهيئة. وقال إنه سيكون ممتنا إذا ما حصل على مزيد من المعلومات بشأن الخطوات المتخذة في هذا الشأن.

٢٠ - وأردف قائلا إنه ينبغي لمجلس حقوق الإنسان وآلياته تفادي الوقوع في شرك تسليط الضوء بشكل انتقائي على البلدان والرصد المقتحم لها، اللذين ثبت بشكل متكرر أنهما يؤديان إلى عكس النتائج المرجوة، وينبغي بدلا من ذلك التركيز على تعزيز الحوار والتعاون الحقيقيين. ويمكن تعلم الكثير من نجاح عملية الاستعراض الدوري الشامل. واستفسر عما إذا كانت هناك خطط لتحسين فعالية تلك العملية وتفادي استخدامها من أجل فرض قضايا مواضيعية محددة لم يتم قبولها عالميا.

٢١ - السيد ريوس سانشيز (المكسيك): قال إن المكسيك تدعم أعمال مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتُشدد على ضرورة الاحتفاظ باستقلاليتها. وهي تدعم أيضا المبادرات الرامية إلى ضمان التمويل الكافي للمفوضية. وتحقيقا لهذه الغاية، تواصل المكسيك تقديم مساهمات غير مخصصة والضغط من أجل زيادة الميزانية العادية للمفوضية. وأضاف إن المكسيك دولة منفتحة وديمقراطية تسعى إلى تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان، كما تيسر للمفوض السامي أن يشهد ذلك بنفسه خلال زيارته للبلد في الفترة من ٤ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، التي شملت تبادلا بناء للغاية للمعلومات مع كبار مسؤولي الحكومة وممثلي المجتمع المدني بشأن التقدم المحرز والتحديات المتبقية على السواء. وأضاف إن حكومته ستولي اهتماما وثيقا للتوصيات المحددة التي قدمها المفوض السامي في هذا الشأن.

٢٢ - وأعرب عن رغبة وفد بلده في تسليط الضوء على جدوى التعاون التقني المقدم للحكومات، وضرورة مواصلة التصدي للتحديات التي تواجهها الفئات الضعيفة. وأضاف إن المكسيك مهتمة أيضا اهتماما خاصا بتعزيز إدماج حقوق الإنسان في الميدانين الاقتصادي والإنمائي، وتعمل جاهدة على إدراج قضايا حقوق الإنسان ضمن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولاحظ، مع التقدير، التركيز على قضايا الهجرة في تقرير المفوض السامي، فاستفسر عن الكيفية التي يرى المفوض السامي أن بإمكان الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم أن تساعد بها في تناول الحالة الراهنة.

٢٣ - السيد سياريف (إندونيسيا): قال إن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها عملية مستمرة بالنسبة لبلده. فقد اعتمدت خطة عمل وطنية رابعة بشأن حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩، تضمنت إنشاء آلية تنفيذ مُبسَّطة، ووضع استراتيجيات أكثر تحديدا وأكثر قابلية للقياس. وأنشئت أمانة مشتركة وطنية وجرى تحسين آليات الشكاوى، وتخول الآن الوزارات والوكالات والحكومات المحلية سلطة وضع إجراءات محددة بشأن حقوق الإنسان.

٢٤ - وتطرق إلى الصعيد الإقليمي فقال إن إندونيسيا تُسهم وتُشارك بنشاط في إطار اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان واللجنة المعنية بتعزيز وحماية حقوق المرأة والطفل التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. وأضاف أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على جميع المستويات يتطلبان حوارا بنَّاءً ومشاركة مثمرة. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي مواصلة تعزيز التآزر والتنسيق والحوار بين مجلس حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وكذلك مع المجتمع الدولي.

٢٥ - السيد زيندر (سويسرا): أعرب عن قلق سويسرا بسبب النقص المزمن في تمويل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقال إنه ينبغي زيادة الموارد المخصصة من ميزانية الأمم المتحدة العادية لركيزة حقوق الإنسان، وأن تغطي على الأقل جميع الأنشطة المكلفة بها من جانب مجلس حقوق الإنسان. وأضاف إن وفد بلده يُرحب بمبادرة التغيير المقدمة من المفوض السامي، بما في ذلك إنشاء مراكز رئيسية إقليمية تُتيح لمفوضيته العمل على نحو أوثق مع الدول والأطراف المعنية الأخرى. واستفسر عن التدابير التي يمكن اتخاذها، في رأي المفوض السامي، لتحسين تعبئة الهيئات الرئيسية التابعة للأمم المتحدة من أجل التصدي لأزمة المهاجرين الحالية.

٢٦ - السيد ياو شاوجون (الصين): قال إنه ينبغي للمفوضية، في سياق تعزيزها لحقوق الإنسان على المستوى الدولي، أن تتقيد دائما بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأن تحترم سيادة الدول الأعضاء، وأن تمتنع عن التدخل في شؤونها الداخلية. ويجب عليها ألا تعتبر نفسها مدعيا أو قاضيا في حالات حقوق الإنسان في بلدان محددة. والأولى أن تتناول القضايا ذات الصلة من خلال الحوار والتعاون بطريقة حصيفة وموضوعية وملائمة، استنادا إلى التشاور المسبق مع البلدان المعنية.

٢٧ - وأعرب عن أمل وفد بلده في أن تغتنم المفوضية هذه الفرصة التي تُتيحها خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ المعتمدة مؤخرا لتضمن توفير موارد مالية وبشرية كافية لتنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإعمال الحق في التنمية. وينبغي للمفوضية أيضا أن تُدرج بنودا محددة بشأن الحق في التنمية ضمن برنامج عملها للسنتين القادمتين.

٢٨ - وأردف قائلا إنه ينبغي لمفوضية حقوق الإنسان أن تُركز على تيسير تهيئة بيئة عمل في مجلس حقوق الإنسان تتسم بالمساواة والثقة المتبادلة، والانفتاح والشفافية، والحوار والتعاون، من أجل تعزيز التفاهم والاحترام المتبادل بين الدول الأعضاء، ودعم الطابع الحكومي الدولي للمجلس، ومبدأ ملكية الدول الأعضاء له. وأضاف إنه ينبغي تعزيز هذين النوعين لحقوق الإنسان بطريقة شاملة ومتوازنة، وينبغي لأجهزة وآليات الأمم المتحدة المعنية، في سياق تعزيز هذين الحقين وحمايتهما، أن يكون لديها تقسيم واضح للعمل وأن تُعزز التعاون من أجل تفادي الازدواج في الجهود وتبديد الموارد.

٢٩ - واسترسل قائلا إنه ينبغي للمفوضية أن تبقي على اتصال وثيق مع الدول الأعضاء وأن تُراعي آراءها وتحترمها عند طرح أفكار محددة من أجل إعادة هيكلة مقر المفوضية وإقامة مكاتب محلية، ووضع وتنفيذ برنامج عملها وفقا للإطار الاستراتيجي لفترة السنتين للأمين العام. وقال إنه بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد إعلان الحق في التنمية، واعتماد خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، يود وفد بلده معرفة ما لدى المفوضية من خطط بشأن الحق في التنمية.

٣٠ - السيدة انيتشينا (الاتحاد الروسي): قالت إن إصلاحات إدارات الأمانة العامة التي اقترحها المفوض السامي ينبغي تنفيذها، إن لم يكن بقرار من الدول الأعضاء فعلى الأقل بالتشاور معها. وطلبت الحصول على معلومات أكثر تفصيلا بشأن الآثار السياسية والهيكلية والمالية لعملية إعادة التنظيم هذه، مثل مدى اتفاق الهيكل الجديد مع الولايات والمشاريع المطروحة في البرنامج ٢٠، وبشأن الكيفية التي تم بها تحديد البلدان والمناطق التي سيُنشأ فيها وجود للمفوضية وتعزيز الموجود منها.وأضافت قائلة إن بلدها يُساوره القلق بسبب الاتجاه نحو إنشاء بعثات ولجان تابعة للمفوضية لبحث انتهاكات حقوق الإنسان في فرادى البلدان. إذ أن تمكين بعثات المفوضية بتخويلها سلطة تحقيقية

أو إشرافية أو قضائية يتجاوز كثيرا نطاق الولاية الحالية، التي لا يتأتى للمفوضية وفقا لها إلا تقديم المساعدة التقنية أو الاستشارية.

٣١ - السيدة تشامبا (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): قالت إن الاتحاد الأوروبي يُكرر الإعراب عن دعمه لاستقلال ونزاهة ولاية المفوض السامي ومفوضيته. ويُرحب الاتحاد الأوروبي بالتقدم الذي أحرزته المفوضية فيما يتعلق بأولوياتها المواضيعية، بما في ذلك تركيزها على توسيع الحيز الديمقراطي، وتعزيز المساواة، ومكافحة التمييز، وبحثها على الاستجابة الفورية والكاملة لطلبات مجلس حقوق الإنسان بشأن إيفاد بعثات عاجلة وإجراء تقييمات قطرية. وأضافت قائلة إن أوروبا، من بين مناطق أخرى، تواجه أزمة مهاجرين ولاجئين غير مسبوقة، وأن الاتحاد الأوروبي ملتزم بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في تصديه لهذه الأزمة. واستفسرت عن الكيفية التي ترى بها المفوضية دورها في متابعة أهداف التنمية المستدامة واستعراضها، وكيفية رؤيتها لأثر وسائط التواصل الاجتماعي الجديدة وملاءمة هذه الوسائط لأعمال آليات حقوق الإنسان، مثل لجان التحقيق.

٣٢ - السيدة فيلدي (لاتفيا): قالت إن حكومة بلدها تُقدِّر اشتغال المفوضية بالحالات العاجلة لحقوق الإنسان، والتقدم المحرز في تعزيز أولوياتها المواضيعية، ووجودها المتزايد في وسائط التواصل الاجتماعي، وأعربت عن رغبتها في تسليط الضوء على عملها في ميدان المساواة بين الجنسين. وطلبت مزيدا من المعلومات عن قضايا المساواة بين الجنسين الأكثر إلحاحا التي تتوخى المفوضية تناولها في الأجل القصير.

٣٣ - وأعربت عن أمل لاتفيا في أن تُفضي مبادرة التغيير إلى تعزيز قُدرات المفوضية في مجال الرصد وتقديم التقارير والمساعدة التقنية. وقالت إن بلدها يدعم بقوة العمل الذي تضطلع به بعثات الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان، بما في ذلك في أوكرانيا، وطلبت معرفة آراء المفوض السامي بشأن سُبل تعزيز أدائها.

٣٤ - السيد ستورار (المملكة المتحدة): قال إن المملكة المتحدة تدعم استقلال مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وعملها في الميدان وفي إطار خطة حقوق الإنسان أولا على وجه الخصوص. وإن تناول الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان منذ بدايتها يلعب دورا هاما في منع نشوب الصراعات. والمملكة المتحدة بتبرعها بمبلغ يزيد على ١،١ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لدعم أعمال الأمم المتحدة في مخيمات اللاجئين، أصبحت أكبر مانح إنساني لأزمة اللاجئين السوريين. ومع ذلك، يجب عدم تجاهل الأسباب الجذرية لأزمة الهجرة الحالية، ألا وهو الانعدام الجوهري لاحترام حقوق الإنسان الأساسية، وبخاصة من جانب نظام الأسد في الجمهورية العربية السورية.

٣٥ - واسترسل قائلا إن حكومة بلده تُحيط علما بتعليقات المفوض السامي الأخيرة بشأن وسائط الإعلام البريطانية. وإن المملكة المتحدة لديها إطار قانوني قوي لمكافحة التحريض على الكراهية الدينية والعرقية. ومع ذلك، فإن من أسس المجتمع المنفتح والديمقراطي وجود وسائط إعلام حرة وصريحة، قادرة على محاسبة الحكومات والتعبير عن آرائها بحرية دون تدخل من الدولة أو خوف من النقد.

٣٦ - واستفسر عن الدور الذي يرى المفوض السامي أن المفوضية يمكن أن تقوم به للمساعدة على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٣٧ - السيدة مندلسون (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن حكومة بلدها تدعم تماما مهمة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتُقدِّر الدعوة القوية التي يقوم بها المفوض السامي لصالح الضحايا في أنحاء العالم وجهره ببيان

حالات حقوق الإنسان العاجلة في بلدان مثل الجمهورية العربية السورية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وقضايا مثل العنف والتمييز الممارسين ضد الأفراد بسبب ميلهم الجنسي أو هويتهم الجنسانية.

٣٨ - وأردفت قائلة إن المفوضية تنخرط في عمل بنَّاء ومثمر، بما في ذلك دعما للجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، وفيما يتعلق بجنوب السودان، وسري لانكا، وأوكرانيا، والفظائع التي ترتكبها الدولة الإسلامية في العراق والشام، وفيما يتعلق بتوسيع نطاق الحيز الديمقراطي عن طريق حماية الحريات الأساسية. وأضافت إن وفد بلدها يحث المفوضية على مواصلة زيادة مشاركتها لمجلس الأمن وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى، والتوعية بقضايا حقوق الإنسان على نطاق واسع من خلال وسائط الاتصال التقليدية والاجتماعية على السواء. واستفسرت عن التهديدات المؤسسية التي يتعرض لها استقلال المفوضية ومهمتها، وما ينبغي للدول اتخاذه من خطوات حتى تضمن استطاعتها أن تؤدي وظيفتها على نحو مستقل. واستفسرت أيضا عن الكيفية التي يمكن بها مواجهة انتشار القوانين الجديدة الرامية إلى كبح مشاركة المجتمع المدني.

٣٩ - السيد الحسين (مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان): قال إنه فيما يتعلق بالمهاجرين واللاجئين، توفر الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم إطارا قويا لحماية المهاجرين، بيد أنه لم يُصدِّق عليها إلا ٤٨ دولة، وبالتالي فإن أثرها محدود. وبالإضافة إلى ذلك، قد يُضطر بعض الناس إلى ترك بلدهم لأسباب لا تتناولها الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين. وأضاف قائلا إن حقوق الإنسان للمهاجرين محمية رغم ذلك بموجب اتفاقيات أخرى، وحث الدول على الامتثال لالتزاماتها التعاهدية دون تمييز على أساس الوضع فيما يتعلق بالهجرة. وقال إن جوانب الضعف المثيرة للقلق القائمة في هياكل الحوكمة العالمية المتعلقة بالهجرة واللاجئين قد أصبحت ظاهرة للعيان وتحتاج إلى معالجتها. فعلى سبيل المثال، لا يتم دائما دعم الحقوق المتعلقة بالانتصاف القانوني وعرض حالة المرء في مراكز تجهيز اللاجئين. وإن مفوضيته تعمل على نحو وثيق وتجتمع بانتظام مع المنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والممثل الخاص للأمين العام المعني بالهجرة الدولية، وهي على اتصال بمنظمة العمل الدولية من أجل تحديد طُرق ربط استراتيجيات الهجرة باحتياجات سوق العمل. وقال إن هيئات حقوق الإنسان التي مقرها جنيف تُتيح بالفعل في مداولاتها فرصة أقوى للمجتمع المدني للتعبير عن رأيه، ولعله ينبغي اعتماد هذا الممارسة عموما.

٤٠ - واستطرد قائلا إن اقتراح آليات لضمان عدم تكرير تجاوزات حقوق الإنسان ينبغي أن يُشكِّل جزءا من عملية تقديم التقارير عن حالات حقوق الإنسان، وقد كانت السلطات الكولومبية ابتكارية في هذا الصدد. وتُمثل حالات الانتقام من الأشخاص الذين يتعاونون مع هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مبعث قلق مستمر يتطلب تجديد الاهتمام بالأمر لأسباب ليس أقلها أن المدافعين عن حقوق الإنسان من المجتمع المدني يُمثلون غالبا أشد الفئات تهميشا، وأكثر الناس حرمانا من حقهم في التعليم والصحة والتنمية. وأضاف إنه لأمر مريع أن ملايين حالات الوفاة الناجمة عن أسباب يمكن الوقاية منها، والتي تشكل حرمانا من الحق في الصحة، لا تستدعي الاستجابة ذاتها التي تستدعيها حالات الوفاة الناجمة عن العنف، وحث الوفود على التفكير مليا في هذه القضايا.

٤١ - وأردف قائلا إن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان منوطة بولاية الجهر بالقول دفاعا عن أضعف الفئات وأشدها تعرضا للتمييز وأكثرها حرمانا؛ وبالنظر إلى الطابع العالمي لحقوق الإنسان ولآلية الاستعراض الدوري الشامل، لا بد للمفوضية أن يكون لها وجود عالمي. والقصد من إنشاء مراكز رئيسية إقليمية هو تحسين كفاءة المفوضية وجعلها أقرب إلى أصحاب الحقوق والمكلفين بواجبات. وما زال موقع تلك المراكز موضوع مناقشات مستمرة. وسيستمر تطبيق مبدأي عدم الانتقائية وعدم التمييز. والمفوضية لا تُنشئ وجودا لها في دولة عضو إلا بطلب من الدولة العضو المعنية وتسعى إلى العمل على نحو وثيق مع الحكومات لمساعدتها على تحسين حالات حقوق الإنسان في بلدانها. ومن الأهمية بمكان تبادل المعلومات والأفكار. ودعا الوفود إلى تبادل تقييماتها.

٤٢ - واسترسل قائلا إنه ينبغي إيلاء اهتمام أكبر على الصعيد القطري للتمييز العنصري ولحقوق الأقليات، بما فيها الأقليات الدينية. وما زال العمل مستمرا من خلال حلقات العمل الإقليمية التي تتمتع بحضور جيد لتنفيذ خطة عمل الرباط. وأضاف إن مفوضيته تدعم أيضا عمل المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات، فضلا عن مناقشات المجتمع المدني بشأن التحريض في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

٤٣ - وتابع قائلا إن التدابير المتخذة لمكافحة التطرف العنيف تُقلص الحيز المتاح لنشاط المجتمع المدني في جميع البلدان تقريبا. ومع ذلك، فإن وجود مجتمع مدني نشط هو أفضل ضمان لمكافحة التطرف. وعلى الدول أن تُقيم التوازن السليم بين واجبها في حماية المواطنين والحاجة إلى إتاحة حيز كاف لقيام المجتمع المدني بنشاطه، فالمجتمع المدني ضروري ليس فقط للإسهام في أعمال الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان، وإنما هو ضروري أيضا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٤٤ - وواصل قائلا إنه رغم أن بعض القضايا المواضيعية ما زال ينقسم بشأنها أعضاء مجلس حقوق الإنسان، فإن المجلس يعمل بكفاءة ونجح في تناول عدد من القضايا المحددة للبلدان التي عجز أعضاء المجلس في السابق عن التوصل إلى توافق آراء بشأنها. ويُطلب من المجلس بشكل أكثر تكرارا أن يُجري تحقيقات، مما يعكس إيمانا متزايدا بآلياته وقدرته على إعداد تقارير عالية الجودة. وعلى الرغم من الدور الهام الذي تقوم به الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية في نيويورك في دعم حقوق الإنسان، فمن المهم التسليم بالخبرة الكبيرة في مجال حقوق الإنسان المتوافرة في جنيف والاحتفاظ بها. ومن أجل تنفيذ برنامج المنظمة في مجال حقوق الإنسان، ينبغي لهيئات الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف أن تحترم كل منها اختصاصات الأخرى.

٤٥ - وتابع قائلا إنه يجري بشكل متزايد تحميل المعلومات المتعلقة بانتهاكات أطراف النزاعات المسلحة لحقوق الإنسان على مواقع التواصل الاجتماعي. وتسعى المفوضية إلى الاستفادة من تلك المعلومات فيما تُجريه من تحقيقات، وتعمل جاهدة على تنمية الخبرة ذات الصلة حتى يُمكنها التحقق من صحتها.

٤٦ - وانتقل إلى الحديث عن حقوق المرأة فقال إن المفوضية وقّعت مذكرة تفاهم مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام ٢٠١٣، تُحدد أدوار ومسؤوليات كلتا الوكالتين بهدف تعزيز التعاون بينهما. وقد ضاعفت المفوضية من جهودها لإدراج القضايا الجنسانية وحقوق الإنسان للمرأة في أنشطتها الأساسية، بما في ذلك في مجالات العدالة الانتقالية وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. وتعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع المفوضية في مجالات مثل تقديم

التعويضات لضحايا العنف الجنسي، وإدماج القضايا الجنسانية في أعمال لجان التحقيق وبعثات تقصي الحقائق. وتُقدِّم هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا الدعم والتوجيه لضمان إجراء تحقيقات فعَّالة في عمليات القتل القائمة على نوع الجنس.

٤٧ - وختم قائلا إن الانخفاض المزمن في مستويات الدعم المقدَّم إلى المفوضية من الميزانية العادية قد زاد من اعتمادها على التبرعات. وقد أوجدت هذه الحالة تصورا مُفاده أن المفوضية تعتمد بشكل زائد على مجموعة صغيرة من البلدان، مما يُخل بالتالي من نزاهتها. والمفوضية تبذل كل جهد لدحض هذا التصور وضمان بقائها على موضوعيتها بشكل صارم. وهي لا تُحابي أي بلد على آخر ولا مجموعة بلدان على أخرى، وتسعى بثبات إلى دعم حقوق أكثر الفئات تهميشا وحرمانا. وأكد، رغم هذا، على أن زيادة الدعم المقدم من الميزانية العادية إلى المفوضية سيُساعد على تبديد أي شكوك بشأن موضوعيتها ويُعزز الأمن الوظيفي لموظفيها المتفانين.

٤٨ - السيدة إرمولوفيتش (بيلاروس): قالت إن بيلاروس يسرها ملاحظة أن المفوضية تسعى مؤخرا إلى اعتماد نهج متوازن إزاء قضايا حقوق الإنسان في جميع مناطق العالم دون استثناء. وإن وفد بلدها يُشدد على أهمية ضمان توفير موارد كافية لجميع آليات حقوق الإنسان. وإنه عقب اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، يُعدُّ تقديم المساعدة للدول من أجل إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وضمان الحق في التنمية أمرا ذا أهمية خاصة.

٤٩ - وأردفت قائلة إن بلدها، بوصفه طرفا في الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان يُوسِّع تدريجيا نطاق التزاماته الدولية بشأن حقوق الإنسان، وانضم إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. ويسعى جاهدا إلى تنمية التعاون مع المفوضية ويُعرب عن امتنانه لها لتقديم المساعدة في عدد من المناسبات التي عُقدت في منسك بشأن تنمية التعاون العملي بين الهيئات الحكومية، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك عقد حلقة دراسية دولية بشأن مكافحة الاتجار في الأشخاص ركزت على حماية الأطفال في هذا السياق.

٥٠ - واسترسلت قائلة إن بيلاروس تُعلِّق أهمية كبيرة على مشروع المساعدة التقنية الذي أُعد بالاشتراك مع الأمم المتحدة/مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بيلاروس، ومجلس أوروبا، بمشاركة خبراء وطنيين، من أجل إنشاء مؤسسة متخصصة وطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في بيلاروس. وأضافت إن بيلاروس تتوقع أن تولي المفوضية أولوية للتعاون مع بيلاروس في تنفيذ البرامج القطرية التي اعتمدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة لبيلاروس حتى سنة ٢٠٢٠. وتشمل هذه البرامج طائفة واسعة من الشركاء، بما في ذلك المجتمع المدني.

٥١ - واستطردت قائلة إن حكومة بلدها على استعداد للتعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على أساس من الموضوعية والحياد، وقد وسَّعت نطاق قائمة الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان المدعوة للقيام بزيارات قطرية. وأتمت بنجاح الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل في مجلس حقوق الإنسان، وتعهدت بالتزام طوعي لتنفيذ معظم الـ ١٥٨ توصية.

٥٢ - وتابعت قائلة إن بيلاروس تدعو مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى أن تنأى بنفسها عن أي محاولات لتسييس حقوق الإنسان، وأن تكافح بنشاط الازدواجية في المعايير وتُعزز على نحو مطرد مبادئ الحوار والتعاون. وقد جرى حوار بنَّاء خلال اجتماع رئيس بيلاروس والمفوض

السامي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، بشأن طائفة من قضايا حقوق الإنسان، ومجالات محددة للتعاون بين بيلاروس والمفوضية.

٥٣ - السيد مول (ليختنشتاين): طلب من المفوض السامي إطلاع اللجنة على المستجدات فيما يتعلق بالحالة المالية للمفوضية، وبشأن الخطوات المتخذة لإصلاح إدارتها، والخطوات التي يجري اتخاذها لكفالة التنفيذ التام لقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/٢٤، على ضوء القيود المتزايدة التي يجري فرضها على المدافعين عن حقوق الإنسان في أنحاء العالم. وقال إن ليختنشتاين تُشيد باستقلال ونزاهة المفوض السامي والمفوضية، وستواصل دعم أعمالها.

٥٤ - السيدة ستينر (النرويج): قالت إن استقلالية المفوض السامي والمفوضية أمر بالغ الأهمية للنهوض ببرنامج حقوق الإنسان. إذ أنه بدون توافر درجة كبيرة من الاستقلالية لا يستطيع المفوض السامي أداء واجباته بصفته منوطا بولاية محايدا وموضوعيا وغير انتقائي وفعالا، ويجب صونه هو والمفوضية من أي شكل من أشكال الإدارة الجزئية أو محاولات فرض نفوذ سياسي على أنشطتها. ولذلك يُساور النرويج القلق بسبب التوصية ١ الواردة في الاستعراض الذي قامت به وحدة التفتيش المشتركة للتنظيم والإدارة بالمفوضية (JIU/REP/2014/7)، بشأن ترتيبات الحوكمة بها. وأضافت قائلة إن هذه التوصية، إذا ما نُفذت، يمكن أن تُقوض استقلال المفوضية. وفي هذا الصدد، تُرحب النرويج بإعراب أكثر من ٥٠ دولة عن شواغل مماثلة في بيان مشترك يؤكد ضرورة تكليف المفوض السامي بولاية قوية ومستقلة.

٥٥ - السيدة رشيد (المراقبة عن دولة فلسطين): وجهت الشكر للمفوض السامي لما يُوليه من اهتمام للحالة المتدهورة في الأرض الفلسطينية المحتلة. فقد قُتل نحو ٥٠ فلسطينيا، منهم أطفال، وجُرح أكثر من ١ ٨٥٠ شخصا خلال الـ ٢١ يوما الماضية. وأضافت إن إسرائيل تواصل ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وأعمال عقاب جماعي، بما في ذلك هدم المنازل، ضد الشعب الفلسطيني. وعلاوة على ذلك، يواصل المستوطنون المسلحون قتل وإصابة الفلسطينيين وهدم ممتلكاتهم. ولا يحدث التصعيد الحالي للتوتر من فراغ بل بالأحرى في سياق احتلال عسكري يُسهله الإفلات من العقوبة الذي تتمتع به قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنون الإسرائيليون. ولطالما دعت دولة فلسطين المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، إلى إيلاء أولوية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتقديم مرتكبي الجرائم ضد المدنيين الفلسطينيين إلى العدالة. وأشارت، في هذا الصدد، إلى أنه جاء في تقرير لجنة التحقيق المنشأة عملا بقرار مجلس حقوق الإنسان دإ-٢١/١ (A/HRC/29/52)، أن مجلس حقوق الإنسان أوصى بإنشاء آلية متابعة لضمان تنفيذ التوصيات السابقة غير المُنفَّذة للجان وبعثات تقصي الحقائق ذات الصلة. واستفسرت من المفوض السامي عن الكيفية التي يرى أنه ينبغي لهذه الآلية أن تعمل بها، وما إذا كان يمكن لهذه الآلية أن تُساعد على وقف العنف الجاري وممارسة مزيد من الضغط على إسرائيل من أجل إنهاء احتلالها.

٥٦ - السيدة أورتيغا غوتيريز (إسبانيا): قالت إن وفد بلدها يدعم إعادة هيكلة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والجهد المبذول للخروج من فقاعة جنيف، وإنشاء مكاتب أقرب إلى الأعمال المضطلع بها على المستوى الميداني. واستفسرت عن توقعات المفوض السامي بشأن تلك التغييرات في الشهور القليلة القادمة. وأضافت قائلة إن أسبانيا تشيد بالأعمال التي تضطلع بها المفوضية لمكافحة التمييز على أساس نوع الجنس والميل الجنسي، وتحثها على مواصلة العمل في هذا المجال. وفيما يتعلق بأزمة اللاجئين

والمهاجرين، سيكون التصدي للأسباب الجذرية، مثل نقص التنمية، سبيلا أساسيا للخروج من هذه الأزمة، وتمثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ فرصة فريدة لإحراز تقدم في هذا الصدد. وأضافت إن وفد بلدها يحث المفوضية على مواصلة عملها بشأن وضع مؤشرات حقوق الإنسان لخطة التنمية، واستفسرت من المفوض السامي عن الدور الذي يرى أن تقوم به المفوضية في تنفيذها، والتقييم الكمي لإنجاز أهداف التنمية المستدامة.

٥٧ - السيدة راموس (كوبا): طلبت مزيدا من المعلومات عن الكيفية التي يمكن بها لإعادة تشكيل المفوضية ضمانا لوجود لها في أنحاء العالم أن يتفادى انتهاك مبدأ استجابة أنشطة المفوضية لطلب تعاون ومساعدة مسبق من دولة عضو.

٥٨ - السيد جبار (العراق): قال إن العراقيين مصممون على هزيمة آفة الإرهاب التي اجتاحت بلدهم والمنطقة. والمفوضية تُقدِّم إلى العراق المساعدة التقنية التي تشتد الحاجة إليها، والذي يثبت ما لها من قيمة عظيمة حيث أنها تسعى للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكبها الدولة الإسلامية في العراق والشام. وأضاف قائلا إن حكومة بلده تُقدِّر تلك المساعدة، وستواصل العمل على نحو وثيق مع المفوض السامي بهدف تعزيز حقوق الإنسان في بلده.

٥٩ - السيد ميونغ نام تشوي (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إنه ينبغي تغليب الحوار المخلص والتعاون والموضوعية والحيادية على المواجهة والتسييس والانتقائية وازدواجية المعايير في المجال الدولي لحقوق الإنسان. وإن بلده يُكرر تأكيد رفضه القاطع لولاية المكتب الميداني للمفوضية في سول، الذي يسعى لتحقيق أغراض خلاف التعزيز والحماية الحقيقيين لحقوق الإنسان. وهو يستنكر ويرفض رفضا قاطعا قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٢/٢٨ بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي تزعم بعض الأطراف أنه يُقدِّم تبريرا لإنشاء ذلك المكتب الميداني. ويرفض وفد بلده رفضا قاطعا أي مناقشة من جانب مجلس الأمن لحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إذ أن هذه المناقشات لا علاقة لها بحقوق الإنسان ولا بولاية مجلس الأمن، التي هي دعم السلام والأمن الدوليين. وأضاف قائلا إن بلده سيواصل رفض أي محاولة من جانب دول معينة، بما فيها على وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية، لإساءة استعمال الحوارات التفاعلية، بما في ذلك الجلسة الحالية للجنة، بهدف سب بُلدان معينة والتشهير بها.

٦٠ - السيد القميم (اليمن): قال إن وفد بلده يُقدِّر الجهود الجارية التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لرصد حالة حقوق الإنسان في المناطق المتأثرة بالصراع في بلده. وطلب من المفوض السامي تقديم مزيد من التفاصيل عن الأعمال التي تضطلع بها المفوضية في اليمن، واستفسر عما إذا كان نقص الموارد المالية يعوق عملها.

٦١ - السيد المجبري (ليبيا): أعرب عن التقدير للمساعدة التقنية التي تُقدمها المفوضية إلى بلده بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري في ليبيا. وقال إن ليبيا تُدين جميع انتهاكات حقوق الإنسان، بغض النظر عن مرتكبيها. وستُرحب السلطات الشرعية في ليبيا بزيارة لبعثة للأمم المتحدة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان حالما تسمح الظروف بذلك، وعندما تُبسط حكومة بلده هيمنتها على جميع أنحاء البلد.

٦٢ - السيد الباهي (السودان): قال إن حكومة بلده قد أحرزت تقدما كبيرا في جهودها الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وصيانتها ودعمها، ولا سيما في مكافحة الاتجار بالبشر. وقال إن السودان قد عدَّل من تشريعاته المتعلقة

بالاتجار، ووقّع اتفاقات مع البلدان المجاورة بشأن الأمن عبر الحدود، واستضاف مؤتمرا إقليميا بشأن مكافحة الاتجار بالبشر وتهريبهم في القرن الأفريقي. وأضاف أن السودان يدعو المفوضية والمجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة التقنية إلى بلدان المنطقة دعما لجهودها الرامية إلى تنفيذ الوثيقة الختامية لذلك المؤتمر. وأشار إلى اعتزام المفوض السامي أن يقترح على مجلس حقوق الإنسان السُبل التي يُمكن بها للدول الأعضاء تعزيز ضماناتها التشريعية بشأن حقوق الإنسان، فقال إن وفد بلده يؤكد على ضرورة أن تُشارك الدول الأعضاء مشاركة تامة في إعداد أي مقترحات في هذا المجال. وطلب من المفوض السامي تقديم مزيد من المعلومات بشأن تقديم المساعدة التقنية والمساعدة في بناء القدرات للدول التي هي موضوع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. وطلب أيضا من المفوض السامي بيان آرائه بشأن التدابير القسرية الانفرادية، وبيان ما إذا كانت أعباء الديون للدول الخاضعة لتلك التدابير تُضعف قدرتها على دعم حقوق الإنسان.

٦٣ - السيد نينا (أرمينيا): قال إن التعزيز الفعال لحقوق الإنسان في أنحاء العالم يتطلب أن تفرض الدول ضمانات محلية قوية لحقوق الإنسان. وإن أرمينيا، منذ قدمت تقريرها الأولي في عام ٢٠١٠ بموجب الاستعراض الدوري الشامل، تنفذ استراتيجية وطنية بشأن حقوق الإنسان، واعتمدت عددا من خطط العمل الوطنية لتناول قضايا حقوق الإنسان، واتخذت تدابير لضمان اتفاق تشريعاتها المحلية مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وأضاف أنه رغم أن أرمينيا لا تزعم أن لديها سجلا مثاليا لحقوق الإنسان، فقد أشاد خبراء حقوق الإنسان المستقلون بالتقدم الذي أحرزته في السنوات الأخيرة في مجالات مثل مكافحة العنف المترلي، وتعزيز الحكم الرشيد ودعم الحق في حرية التعبير والحق في الاجتماع السلمي وتكوين الجمعيات. وقال إن حكومة بلده تقف على أهبة الاستعداد للعمل مع الأطراف المعنية المحلية والدولية لتعزيز احترام حقوق الإنسان، وأنه يفخر بما يتمتع به المجتمع المدني لأرمينيا من حيوية - وهو جزء لا يتجزأ من الحياة العامة للبلد، ويقوم بدور بالغ الأهمية في رصد تنفيذ تشريعات حقوق الإنسان وكفالة المساءلة.

٦٤ - واسترسل قائلا إن أرمينيا يساورها بالغ القلق بسبب أزمة الهجرة واللاجئين المستمرة والانتهاكات المتكررة بشكل متزايد لحقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين. وأضاف إن تحقيق سلام مستدام ودائم يتطلب أن تعتمد جميع الدول نهجا بشأن حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي بأن تقوم، في جملة أمور، بتشجيع الجهات الفاعلة الوطنية للمجتمع المدني على التعبير عن شواغلها بشأن قضايا السياسة المحلية والخارجية وتيسير تعاونها مع نظرائها في الخارج. وقال إن الحكومات بقيامها بذلك يُمكنها أن تُهيئ مجتمعاتها للسلام بدلا من الحرب. واستفسر من المفوض السامي عن الخطوات الإضافية التي يُمكن أن تتخذها الدول لمنع تخويف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ومنع عمليات الانتقام منها، بما في ذلك، على وجه الخصوص، الأفراد المشاركون والمنظمات المشاركة في مبادرات السلام الإقليمية فيها.

٦٥ - السيد فاوندو (سيراليون): تكلم باسم المجموعة الأفريقية فقال إن المجموعة ملتزمة بتعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية على أساس مبادئ عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها وتشابكها. وأضاف إن من الأهمية البالغة الامتناع، لدى بذل الجهود لدعم هذه الحقوق والحريات، عن فرض معايير ثقافية ضيقة، واحترام الأولويات الوطنية، والاختلافات الثقافية والاجتماعية والدينية بين المجتمعات والطوائف. وأضاف أن المجموعة الأفريقية تؤكد من جديد أيضا أن حقوق الإنسان تشمل

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية، وتدعو المفوض السامي إلى إيلاء الاعتبار الواجب للحق في التنمية في إطار الأولويات المواضيعية الست التي وضعتها المفوضية.

٦٦ - واستطرد قائلا إن وضع المقاييس المعيارية في ميدان حقوق الإنسان يجب أن يتم على أساس مشاورات حكومية دولية تكون نتائجها توافقية وشفافة. وتُحذر المجموعة من أي محاولات لتقنين معايير جديدة خارج هذه العمليات الحكومية الدولية وترفض، في هذا الصدد، محتوى مبادئ سان خوسيه التوجيهية لمكافحة التخويف أو عمليات الانتقام وانعكاساتها. ويجب على جميع هيئات الأمم المتحدة أن تحترم ولاياتها وأن تمتنع عن محاولة الالتفاف حولها بتفسيرات فضفاضة للمفاهيم والمبادئ. وكرر في هذا الصدد تأكيد المجموعة على أهمية الحوار والتعاون البناءين بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المقررون الخاصون، والإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات.

٦٧ - السيدة إلهام - أحمد (المراقبة عن منظمة التعاون الإسلامي): قالت إن اللجنة المستقلة الدائمة لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي يُساورها بالغ القلق بسبب حالة حقوق الإنسان في فلسطين، والمحنة المستمرة للمهاجرين على حدود أوروبا، وبصفة خاصة حالة حقوق الإنسان لأقلية الروهينغيا في ميانمار. واستفسرت في هذا الصدد، عن آراء المفوض السامي بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار، وعما إذا كان يُحتمل أن تتأثر هذه الحالة بالانتخابات المقبلة في ذلك البلد.

٦٨ - السيد قاسم أغا (الجمهورية العربية السورية): قال إن بلده يرفض تسييس قضايا حقوق الإنسان من جانب وفود بلدان معينة، منها وفد المملكة المتحدة، مما يُسيئ استخدام الجلسة الحالية للجنة لتوجيه اتهامات لا أساس لها ضد حكومة بلده - وهي حكومة تستخدم كل الموارد المتاحة لمكافحة الإرهاب. والأولى بممثل المملكة المتحدة، قبل إطلاق هذه الادعاءات، أن يدرس تاريخ بلده الاستعماري والانتهاكات الجسيمة العديدة لحقوق الإنسان التي ارتكبها بلده.

٦٩ - واستفسر من المفوض السامي عن التدابير المنعية التي يمكن أن تتخذها المفوضية لوقف انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل، وعن آرائه بشأن الجزاءات الانفرادية التي تعوق حق الشعب في التنمية، وعن الإجراءات التي يمكن أن تتخذها المفوضية لإجبار الدول الراعية للإرهاب على الامتناع عن تقديم المساعدات المالية للجماعات الإرهابية. واستفسر أيضا عما إذا كانت المفوضية تحقق في انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد اللاجئين السوريين في المخيمات الكائنة في الدول المجاورة.

٧٠ السيد موسى (مصر): قال إنه ينبغي أن يتم تعزيز برنامج حقوق الإنسان على الصعيد العالمي على أساس عدم الانتقائية والحياد والشفافية والموضوعية، مع تفادي التسييس وازدواجية المعايير. ومن الأهمية البالغة أيضا احترام الاختلافات الثقافية والاجتماعية والدينية بين الطوائف والمجتمعات والامتناع عن فرض معايير ضيقة خاصة ببلدان معينة. وينبغي لوكالات الأمم المتحدة المعنية أن تُقدِّم للبلدان المساعدة التقنية والمساعدة في بناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان عندما تطلب منها البلدان المعنية ذلك. ويجب تضييق فجوة التنمية بين البلدان بهدف تخفيف الآثار السلبية للعولمة، ومعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب والتطرف. ويجب على هيئات الأمم المتحدة احترام ولاياتها، والامتناع عن أي محاولة للالتفاف حولها بتفسيرات أو تعميمات فضفاضة. وينبغي لأي عملية لوضع معايير لحقوق الإنسان أن تتم في

إطار مشاورات حكومية دولية توافقية وشفافة. وأعرب عن أمل مصر في أن يُقدِّم المفوض السامي، في بيانه المزمع تقديمه إلى مجموعة الـ ٧٧، مزيدا من المعلومات عن التغييرات التنظيمية المقرر إجراؤها في المفوضية، وعن الكيفية التي سيتم بها تنفيذ هذه التغييرات، والولايات التي ستُكلَّف بها المراكز الرئيسية الإقليمية الجديدة ومواقعها.

٧١ - السيد كاناي (تركيا): قال إنه يجب تعزيز الاستقرار المالي للمفوضية وإمكانية التنبؤ بتمويلها، ولكن دون المساس باستقلال تلك المفوضية. واستفسر عن الخطوات التي يُمكن أن تتخذها منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لتعبئة الدعم المالي والسياسي الإضافي اللازم للاضطلاع بعبء العمل المتزايد للمفوضية. وبدلا من اعتماد نهج قائم على الأمن تجاه أزمة المهاجرين واللاجئين الحالية، وهو ما سيثبت حتما عدم ملاءمته، يجب أن تعتمد الدول نهجا شاملا يحترم ويُعزز كرامة جميع المهاجرين واللاجئين وسلامتهم ورفاههم، ويُقسِّم الأعباء والمسؤوليات بين بلدان المنشأ، وبلدان المرور العابر، وبلدان المقصد. واستفسر في هذا الصدد عن الكيفية التي يُمكن أن تساعد بها المفوضية الدول على وضع نهج أكثر فعالية قائم على حقوق الإنسان لمعالجة الأزمة.

٧٢ - السيد أديوي (نيجيريا): قال إن وفد بلده يُدين بأقوى العبارات انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الشنيعة الأخرى التي ترتكبها بوكو حرام ضد النساء والأطفال الأبرياء والفئات الضعيفة الأخرى في بلده. ويواصل الشعب النيجيري والحكومة النيجيرية صمودهما في وجه تلك الأفعال المؤسفة، وستكفل حكومة بلده ملاحقة مرتكبي هذه الأفعال. وتدين نيجيريا أيضا عدم الاكتراث التام بالحياة البشرية الذي يُبديه المهربون والمتجرون، والمعاملة اللاإنسانية للمهاجرين في دول المرور العابر ودول المقصد، مما يُشكِّل انتهاكا صارخا للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي للاجئين. وعلى الدول أن تضمن معاملة جميع المهاجرين معاملة إنسانية كريمة.

٧٣ - وأردف قائلا إن نيجيريا تُقدِّر قرار المفوض السامي الامتناع عن تبني مواقف بشأن قضايا تُقسم الدول الأعضاء. وبينما تُدين نيجيريا جميع أعمال التخويف أو الانتقام المرتكبة ضد الأفراد أو الجماعات وتُقر جميع التدابير الدولية الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، تؤكد على وجوب أن يتم وضع إطار حقوق الإنسان في إطار مشاورات حكومية دولية توافقية وشفافة. ويجب التقيد بالقواعد والإجراءات الحالية بشأن حقوق الإنسان التي اعتمدتها الدول بتوافق الآراء. وأعرب عن أمل نيجيريا في إدماج الحق في التنمية، الذي هو عنصر هام من حقوق الإنسان العالمية، وتعميمه ضمن الأولويات المواضيعية الست للمفوض السامي.

٧٤ - السيدة غيبريكيدان (إريتريا): قالت إن حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة. وينبغي للتعاون الدولي بشأن قضايا حقوق الإنسان أن يكفل المعاملة المتساوية وأن يعكس المبادئ المكرسة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وأن يتم من خلال حوار غير تصادمي وشفاف وبنَّاء على أساس عدم التسييس وعدم الانتقائية. وينبغي بذل كل جهد لكفالة عدم إساءة استخدام قيم حقوق الإنسان كأدوات لتحقيق خطط سياسية ضيقة.

٧٥ - السيد الحسين (مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان): قال إن المفوضية تبذل كل جهد لضمان أن تظل غير مسيسة وموضوعية. وهي تسترشد بالمعلومات المقدمة من الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان، بما فيها المنظمات غير الحكومية، وتبذل قصارها للتحقق من المعلومات المتعلقة

بانتهاكات حقوق الإنسان التي ترد إليها. وتفحص المفوضية سجلات حقوق الإنسان لطائفة واسعة من الدول، بما فيها تلك التي نادرا ما يُعترض على سجلاتها، وتحرص على تفهم الأساس الذي تُقدم عليه أي مزاعم بالانحياز. وأضاف إن التزامات حقوق الإنسان مفروضة على جميع الدول، وتقع على عاتق المفوضية مسؤولية تذكير الدول بالالتزامات التي قطعتها على نفسها عملا بصكوك حقوق الإنسان التي انضمت إليها.

٧٦ - وانتقل إلى الحديث عن تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/٢٤ فأكد على أن أجهزة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لا يمكن أن تؤدي وظيفتها بفعالية ما لم يتمتع المجلس باتصال غير مقيد بمنظمات المجتمع المدني. وعلى الدول ألا تُهدد الجهات الفاعلة للمجتمع المدني لاضطلاعها بولاياتها. وأضاف أنه يعتقد، في الحقيقة، استنادا إلى خبرته المهنية، أن بوسع الحكومات والجهات الفاعلة التابعة للمجتمع المدني في أغلب الأحيان أن تدخل في حوار محترم على الرغم من تباين وجهات نظرها أحيانا. ويجب بذل كل جهد لتحقيق توافق آراء فيما يتعلق بوضع القرار ٢٤/٢٤ وطرائق تنفيذه.

٧٧ - واسترسل قائلا إن الحالة المتدهورة في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة هي مدعاة لقلق بالغ. وليس في طاقة المنطقة بعد أن تتحمل أزمة مطولة أخرى، ومن الضروري، لصالح الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء، إنهاء الأزمة الحالية بأسرع وقت ممكن. وقد دُعي الرئيس الفلسطيني عباس لمخاطبة مجلس حقوق الإنسان، وتضع المفوضية حاليا آليات للتحقيق في الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي في قطاع غزة، وستقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس ٢٠١٦ لاعتمادها.

٧٨ - وأردف قائلا إن المفوضية لم تتمكن من التحقق من جميع الادعاءات التي تلقتها بشأن حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في اليمن. ويعمل ثمانية عشر موظفا في المكتب القطري للمفوضية في اليمن، بيد أنه نظرا للحالة الأمنية فقد تم نقل موظفيه الدوليين الثلاثة إلى الأردن. والمفوضية على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم التقني والدعم من أجل بناء القدرات إلى حكومة اليمن حتى يُمكنها التحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان. وأشار في هذا الصدد إلى أن المفوضية لا تُقدِّم المساعدة التقنية إلا للبلدان التي تطلبها؛ وليس هناك تداعيات سياسية بالنسبة للبلدان المتلقية للمساعدة.

٧٩ - ورحب بما قدمته السلطات في ميانمار من تأكيدات بأنها ستحترم الحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في حرية التعبير، والحق في التجمع السلمي، وتأكيداتها بأن تكون الانتخابات القادمة في ذلك البلد حرة ونزيهة. ولذلك يساوره القلق بسبب الموجة الأخيرة من التوقيفات والاحتجازات وأحكام الإدانة للناشطين من المجتمع الدولي والصحفيين الذين كانوا ينتقدون حكومة ميانمار. وحث حكومة ميانمار على اتخاذ خطوات هادفة للتصدي للتمييز المؤسسي الممارس ضد طائفة الروهينغيا والأقليات الأخرى في البلد.

٨٠ - واستطرد قائلا إن فريقا تابعا للمفوضية يقوم برصد جميع انتهاكات حقوق المشردين داخليا في سوريا واللاجئين السوريين في البلدان المجاورة، بالتنسيق مع الوكالات المعنية الأخرى. وعلاوة على ذلك، وبالتنسيق مع المفوضية، أعدت المفوضية مواد تدريب بشأن الهجرة وحقوق الإنسان، يجري استخدامها لتدريب موظفي الاتحاد الأوروبي المعنيين بمكافحة الاتجار. وقد طلب مجلس حقوق الإنسان من المفوضية تقديم

عرض في دورته الحادية والثلاثين بشأن حقوق الإنسان للمهاجرين العابرين.

٨١ - وتابع قائلا إن الإيرادات الخارجة عن الميزانية المتوقعة للمفوضية في عام ٢٠١٥ بلغت ١٢٠ مليون دولار، مما يقل بحوالي ٣٠ مليون دولار، أي بنسبة ٢٠ في المائة، عن إيراداتها في عام ٢٠١٤. ولذلك يُعد التمويل مبعث قلق رئيسيا للمفوضية، ومما يُضاعف الإحساس بعدم الاستقرار، ويجعل من المتعذر التكهن بما إذا كان يُمكن للمفوضية مواصلة أنشطتها، أو تمويل تكاليف جميع وظائف موظفيها كل عام، أن ثلثي ميزانيتها من الهبات المقدمة من فرادى الحكومات. وحث الدول الأعضاء على تناول هذه المسألة وضمان تخصيص أكثر من مجرد ٣ في المائة من ميزانية الأمم المتحدة لركيزة واحدة من الركائز الثلاث للمنظمة.

٨٢ - ومضى قائلا إن العمل جار في وضع مؤشرات لحقوق الإنسان تُعزز الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإن للمفوضية توقعات واقعية بشأن النتائج المحتملة للإصلاحات التي تقوم بتنفيذها، وترى أن إنشاء مراكز رئيسية إقليمية، وهو ما سيجعل خبرة المفوضية أقرب منالا للبلدان التي تشتد حاجتها إليها، سيُشجع تلك البلدان على أن تستفيد من خبرة المفوضية.

٨٣ - السيد باركان (إسرائيل): تكلم ممارسة لحق الرد فقال إن الوفد الفلسطيني ووفد النظام السوري القاتل يوجهان اللوم مرة أخرى لإسرائيل والعالم الأوسع لما يحدث في إسرائيل والأراضي الفلسطينية، في حين أنهما ينبغي أن ينظرا في مسؤولية قيادتهما عن الحالة الراهنة. والواقع أن الأحداث المأساوية الأخيرة هي نتيجة مباشرة لرفض السلطة الفلسطينية الدخول في مفاوضات مع إسرائيل، ولموجة التحريض على الإرهاب ضد الإسرائيليين المنطلقة من داخل المجتمع الفلسطيني والمنظمات الفلسطينية والقيادة الفلسطينية. وتقع على عاتق القيادة الفلسطينية مسؤولية منع أعمال الإرهاب هذه؛ وينبغي للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى مناقشة كيفية منع القيادة الفلسطينية من التنصل من مسؤولياتها وكيفية إجبارها على اتخاذ إجراءات ملموسة لوقف موجة التحريض والإرهاب الجارية. فقد حان الوقت لأن يقول المجتمع الدولي، بما في ذلك المفوض السامي، للفلسطينيين أن يكفوا عن توجيه اللوم للآخرين عن كل ما يحدث لهم وأن يبدءوا اتخاذ خطوات لتحسين حياتهم.

٨٤ - السيد لين (ميانمار): قال إن قوانين الانتخابات في بلده تُحدد معايير واضحة للأهلية للراغبين في التصويت أو الترشح في الانتخابات، بما في ذلك شرط أن يكون المرشحون والناخبون وكلا والديهم من مواطني ميانمار. وهذا الشرط يُطبق بغض النظر عن الانتماء السياسي للفرد أو عرقه أو نوع جنسه أو ديانته. وأضاف قائلا إن ادعاءات الحرمان غير العادل من الترشح أو الانتخاب على أساس الدين ادعاءات لا تقوم على أساس؛ وأن كثيرا من الناخبين والمرشحين الموافق عليهم يعتنقون ديانات غير البوذية. ويمكن أيضا للمرشحين والناخبين الطعن لدى اللجنة الانتخابية إذا ما رأوا أنهم تعرضوا للتمييز بشكل غير عادل. وجميع الأشخاص غير المواطنين الذين ووفق على طلباتهم للحصول على المواطنة يحق لهم التصويت أو الترشح في الانتخابات.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.